A S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/45/121*
S/21143*
20 February 1990
ARABIC
ORIGINAL : RUSSIAN

الجمعية العامة
مجلس الأمن

UN LIBRARY
FEB 22 1990
UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والاربعون
الحالة في الشرق الاوسط
قضية فلسطين
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق
في الممارسات الاسرائيلية التي تمس
حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره
من السكان العرب في الاراضي المحتلة

مجلس الامن
السنة الخامسة والاربعون

رسالة مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ وموجهة إلى
الامين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة

يشرفني أن أبعث إليكم نص البيان الذي أدلى به النائب الاول لوزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ي. م. فورونتسوف ، بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ في مركز الصحافة بوزارة الخارجية السوفياتية .

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذا النص باعتباره وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود المعنونة "الحالة في الشرق الاوسط" و "قضية فلسطين" و "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة" ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) أ. بيلونوغوف

* أعيد إصدارها لاسباب فنية .

المرفق

بيان مؤرخ في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ صادر عن النائب الاول
لوزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

في أعقاب البيانات الكثيرة التي أصدرناها ، وإثر الاتصالات العديدة التي أجريناها مع اسرائيل والولايات المتحدة والبلدان العربية ، توصلنا إلى نتيجة مؤداها أن ما تقوم به اسرائيل من أعمال تستهدف توطين أشخاص في الاراضي المحتلة لم يعيشوا فيها أبدا إنما يمثل مشكلة خطيرة تمس مسائل الامن في الشرق الاوسط . وفي هذا الصدد ، قررت الحكومة السوفياتية أن تعرض على مجلس الامن مسألة استعراض أعمال اسرائيل غير الشرعية المتمثلة في التوطين في الاراضي المحتلة ، وأعطينا ممثلنا تعليمات بذلك . ونأمل في أن ينظر في هذه المسألة في مجلس الامن بما تستحقه من جدية .

وقبل أن نعرض هذه المسألة على مجلس الامن ، تلقينا من الحكومة الاسرائيلية ، ردا على احتجاجاتنا ، توضيحا مفاده أن الحكومة لا ترغم أحداً على الاستيطان في الاراضي المحتلة وأن كل مهاجر يصل إلى اسرائيل يتمتع بحرية اختيار محل إقامته حيثما يرغب ، كأي مواطن اسرائيلي . ويوضح لنا هذا الموقف من الجانب الاسرائيلي أن الحكومة الاسرائيلية تنتهك ، عن علم ، أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تحمل توقيع اسرائيل . كذلك فإن موقف اسرائيل يشكل انتهاكا لقرارات الامم المتحدة التي تطلب إلى الحكومة الاسرائيلية إنهاء ممارستها المتمثلة في استعمار الاراضي المحتلة . ويجب ألاّ يغفل المجتمع الدولي هذه الانتهاكات .

ويجرى في بعض الاحيان توجيه النداءات إلى الاتحاد السوفياتي كي لا يسمح للاشخاص ذوي القومية اليهودية الذين يغادرون الاتحاد السوفياتي بالاستيطان في الاراضي المحتلة . ومن الطبيعي أنه ينبغي أن توجه هذه الطلبات إلى الحكومة الاسرائيلية . وهذا هو السبب الذي يجعلنا نعرض المسألة على مجلس الامن للنظر فيها .

وقيل أيضا إنه يجب على الاتحاد السوفياتي أن يتخذ تدابير حاسمة لمنع اليهود السوفيات من الهجرة إلى اسرائيل . وهذا أمر مستحيل . فنحن نضطلع حاليا بعملية كبرى لتحقيق الديمقراطية في التشريعات السوفياتية ، وخاصة فيما يتعلق بالخروج من البلاد . وهيئة مجلس السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي تنظر في مشروع قانون بشأن

خروج المواطنين ودخولهم ، وهو مشروع قانون يتفق مع الممارسة الدولية . والقواعد الواردة في مشروع القانون تطابق القواعد السارية في بلدان العالم الاخرى ، ولا يوجد ما يبرر تنقيح مشروع القانون المتوقع اعتماده في المستقبل القريب . ونحن نشجب ، كافتراض أساسي ، المبدأ الذي يقول بأن هذا القانون سينطبق على جميع المواطنين السوفيات وليس فقط على الاشخاص ذوي القومية اليهودية .

ولا يمكن أن توجد قيود إلاّ في إطار الاعراف القانونية السارية في بلدان أخرى والتي يقرها القانون الدولي ، أي الاعراف المتعلقة بمسائل الامن القومي ، وكذلك بالتزامات المواطنين الذين يغادرون بلداتهم إزاء المواطنين الآخرين . وستكون تشريعاتنا متفقة مع الممارسة الدولية ، بما في ذلك الممارسة المتبعة في البلدان العربية التي لا توجد فيها ، بالمثل ، قيود على الخروج .

ويجب الاّ يكون التركيز منصبا ، عند النظر في مسألة توطين أشخاص جدد في الاراضي التي تحتلها اسرائيل ، على ضرورة اتخاذ الاتحاد السوفياتي لتدابير حظرية . فالمسألة في حقيقتها هي أنه يجب على اسرائيل أن تمتنع عن توطين مواطنيها ، أو غيرهم ، في الاراضي المحتلة . وتقع المسؤولية في هذا الشأن على عاتق اسرائيل التي تنتهك أحكام القانون الدولي ذات الصلة .

وإننا نعتزم إعلان هذا الموقف في الامم المتحدة أمام مجلس الامن الذي يتعين عليه ، في ضوء الاوضاع الحالية ، أن يبت في الامر على أساس اعتبارات ثلاثة .

أولا : ينبغي إعادة تأكيد إنطباق اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . وثانيا : ينبغي أن يعرب مجلس الامن عن اعتراضه على اعتزام حكومة اسرائيل توطين مهاجرين في الاراضي المحتلة ، وهو ما يتعارض مع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، وخاصة المادة ٤٩ التي تحظر توطين سكان غرباء في الاراضي المحتلة . وثالثا : ينبغي أن يطلب مجلس الامن إلى حكومة اسرائيل الا تسمح بأية أعمال يمكن أن تغيّر البنية الديموغرافية للاراضي المحتلة . وإننا نأمل أن تنفذ حكومة اسرائيل القرار الذي سيصيغه مجلس الامن لهذا الغرض .

وقد أجرينا مشاورات مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حول ما ادُعي من أن ذلك البلد قد خفض ، منذ خريف عام ١٩٨٩ ، عدد تأشيرات الدخول الممنوحة للأشخاص ذوي القومية اليهودية القادمين من الاتحاد السوفياتي . وقد تلقينا تأكيدات من الولايات المتحدة بأن هذه الممارسة لا صلة لها إطلاقا بالقرار الاسرائيلي ، وخصوصا ببيانات رئيس الوزراء شامير الشهيرة بخصوص "القدوم الكبير" إلى اسرائيل ، وبأن الولايات المتحدة لا تزال تستقبل في أراضيها أشخاصا من ذوي القومية اليهودية هاجروا من الاتحاد السوفياتي ، وإن كان يستحيل على الأمريكيين الإسراع في هذه العملية لعدد من الأسباب . ونتيجة لذلك فإنه توجد طوابير طويلة من الأشخاص الذين ينتظرون دخول الولايات المتحدة ، ويمكن أن تعطي تلك الطوابير انطباعا بحصول أمور تم تنسيقها مع اسرائيل . والولايات المتحدة تنكر بشدة وجود أي تنسيق مع اسرائيل وتصر على أن تأخير النظر في طلبات الراغبين في دخول الولايات المتحدة من الاتحاد السوفياتي لا يعود إلاّ لأسباب تقنية .

ويبدو لنا أنه في ضوء السياسة التي تتبعها اسرائيل ، ينبغي للولايات المتحدة ألاّ تؤخر قبول المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفياتي .

ولا يفوتنا ، في الوقت نفسه ، أن نشير إلى أن الولايات المتحدة قد أدانت الممارسة التي تتبعها اسرائيل حاليا والتي تتعلق بالاستيطان في الأراضي المحتلة . وبالنسبة لهذه النقطة فإن موقف الولايات المتحدة متطابق تماما مع موقفنا . وقد اقترحنا أن ندين معا هذه الممارسة الاسرائيلية ، غير أنه يبدو أن الولايات المتحدة ليست مستعدة بعدُ لذلك .

وقد جرى إبلاغ جيمس بيكر ، خلال محادثات جرت في موسكو ، بعزمنا على عرض هذه المسألة على مجلس الأمن . وقد وعد وزير خارجية الولايات المتحدة بأن ينظر في آرائنا بشأن المسألة . وإننا ننتظر أن تؤيدنا الولايات المتحدة في مجلس الأمن .

وقد وجّهنا الانتباه أيضا إلى الموقف الواضح الذي تتخذه الدول الأوروبية والاتحادات الأوروبية التي أدانت بصورة قاطعة سياسة اسرائيل وطالبت بوضع نهاية لها .

وبالنظر أيضا إلى موقف الدول العربية فإننا نعتقد أنه قد تم التوصل عمليا إلى توافق في الآراء داخل الأمم المتحدة حول عدم شرعية الأعمال التي ترتكبها اسرائيل . وإننا نأمل كثيرا في أن تؤدي الجهود التي نبذلها داخل المنظمة إلى تحقيق النتيجة المرجوة .

- - - - -